

## سياسات الإصلاح المصرفي في السودان وأثرها في تطوير أداء الجهاز المصرفي

### The impact of the banking reform policies in Sudan on the development of the banking system performance

إعداد الدكتور/ طارق مجذوب إبراهيم

بنك السودان المركزي- السودان

Email: [ramatarig@gmail.com](mailto:ramatarig@gmail.com)

٠٠٢٤٩٩١٢٢٥٦٩٩٨

#### الملخص

تعتبر سياسات الإصلاح المصرفي هي من أهم الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول والجهات الرقابية والإشرافية على الجهاز المصرفي بأنواعه المختلفة من بنوك وصرافات وشركات إجارة ، ذلك لمعالجة أوجه القصور والضعف في مؤسسات وأجهزة الجهاز المصرفي وقياس مدى تطورها خلال فترة تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي ، وتتنوع هذه السياسات باختلاف نقاط الضعف و أوجه القصور في الجهاز المصرفي ككل أو في أحد مؤسساته.

لمعرفة اثر سياسات الإصلاح المصرفي على تطور أداء الجهاز المصرفي السوداني ، قامت الدراسة على إستعراض تجربة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٨ م ، وذلك من خلال قياس مؤشرات أداء الجهاز المصرفي المتمثلة في مؤشر كفاية رأس المال ، جودة الاصول ، الربحية ، السيولة و مؤشر الحصة المصرفية .

ركزت الدراسة على خمس فرضيات أساسية لإثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات إصلاح الجهاز المصرفي ومدى التطور في أداء الجهاز المصرفي .

إتبعَت الدراسة المنهج الوصفي و التحليل الإحصائي و تحليل الإتجاه لقياس اثر السياسات الإصلاحية على تطور أداء الجهاز المصرفي .

تم إستخلاص بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة ومنها أن الدمج المصرفي و برامج الإصلاح المالي والأداري هي من أحد اهم الوسائل الناجعة في معالجة مشاكل الجهاز المصرفي وتطور الأداء.

**الكلمات المفتاحية:** السياسات ، الجهاز المصرفي ، الإصلاح المصرفي ، إعادة الهيكلة ، الأداء المصرفي .

## The impact of the banking reform policies in Sudan on the development of the banking system performance

By: Dr. Tariq Magthob Ibrahim

### Abstract

Banking reform policies, are the most Important procedures and tools for supervisory authorities to solve the weakness and vulnerabilities in the banking system and other financial institutions, and also to measure the extend of the performance and development in the banking system during the implementation of the reform period.

The impact of the reform policies on the performance development in the banking system, the study reviewed the banking restructuring program during the period of 2000 to 2018, by measuring the performance indicators of the banking system such as capital adequacy index, assets quality, profitability, liquidity and banking share index.

The study focuses on five basic hypotheses, to prove that there is a statistically significant relationship between the banking reform policies and the performance development in the banking system.

The study uses the descriptive approach, statistical analysis and trend analysis to measure the impact of reform policies on the performance development in the banking system. Some conclusions have been drawn from the study, that the merger and financial and administrative reform programs are the most effective means in dealing with the problems of the banking system

**Keywords:** Policies, banking system, banking reform, restructuring, banking performance.

## أولاً: الإطار المنهجي

### تمهيد:

سياسات الإصلاح المصرفي تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات و الضوابط التي تصدره الجهات التي تشرف على الجهاز المصرفي وهي البنوك المركزية ، عادة ما يتم التشاور والتنسيق مع وزارة المالية لتحديد الخيارات التي يجب تبنيها في عملية إصلاح الجهاز المصرفي ، وسياسات الإصلاح المصرفي تكون في العادة جزء من السياسات الإقتصادية للدولة وتختص بالجهاز المصرفي ، ويتكون الجهاز المصرفي من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تمارس جزء من العمل المصرفي مثل الصرافات وشركات الإجارة وشركات التمويل الأصغر ومكاتب التحويل المالية.

لقد تبنت الدولة برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي هدف إلى علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني وقد بدأ تنفيذ البرنامج منذ بداية التسعينات ، واشتمل البرنامج علي حزمة من الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية في الاقتصاد السوداني.

### الفجوة :

من خلال الدراسات السابقة يتضح لنا أن هنالك مجموعة من الإجراءات التي قامت بها الجهات الإشرافية في عملية إصلاح الجهاز المصرفي منذ بداية التسعينات ، وذلك بإنتهاج وتطبيق معايير بازل الخاصة بتنظيم العمل المصرفي على المستوى الدولي ، كما أن هنالك بعض محاولات الإندماج أو التصفية لبعض المؤسسات المالية المصرفية ، إلا أن ذلك لم يرفع من مستوى التطور في أداء الجهاز المصرفي ، وعليه فنرى أن الفجوة التي نسعى إلى دراستها تتعلق بأثر تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي ومدى مساهمتها في تطور أداء الجهاز المصرفي وبالتالي يزيد من معدل النمو والتنمية في البلاد.

### مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في إستمرار معاناة الجهاز المصرفي السوداني من المشاكل سواء كانت مشاكل مالية مثل ضعف رؤوس الأموال و العثر المالي ، أو إدارية مثل سوء الإدارة وضعف الانظمة الإدارية والمحاسبية ، أو الائتين معاً ، وذلك رغماً عن تطبيق آليات الإصلاح والجهود التي بذلت في ترميم المصارف السودانية .

### أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة الأهمية من حيث أنها ستوفر الخيارات التي تناسب عمليات إصلاح الجهاز المصرفي ، و التي يمكن أن يقوم بها البنك المركزي لإصلاح المصارف والمؤسسات المالية ، في ظل وجود فجوة ما بين السياسات والإجراءات المتبعة من الجهة الإشرافية وبين تطبيق تلك السياسات .

كما أن الدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الدولة يجب تطويره بما يتوافق مع المعايير الجديدة ، والتي تساعد بصورة واضحة في عملية التنمية في البلاد

### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى العديد من الأهداف موضحة كما يلي :

تسليط الضوء على الأثر الذي يحققه الإصلاح المصرفي على مستوى التطور في الجهاز المصرفي.

تحليل جوانب القصور في أداء الجهاز المصرفي ومعالجتها بالمقترحات والتوصيات.

التركيز على السياسات الإصلاحية المتبعة في إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي

الدعوة لعدم التفكير النمطي والنظر إلى معالجة الأوضاع المالية والإدارية في الجهاز المصرفي بشمولية والتوصل إلى حلول إصلاحية مناسبة وخلاقة .

**الاطار النظري :**

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في مجال الإصلاح المصرفي في السودان ، نجد أن المتغيرات الأساسية لدراسة عمليات وسياسات الإصلاح المصرفي ومعرفة دورها في التنمية وتطور أداء الجهاز المصرفي هي المتغيرات التالية :

المتغير المستغل : هو السياسات الإصلاحية التي يجب تطبيقها على الجهاز المصرفي.

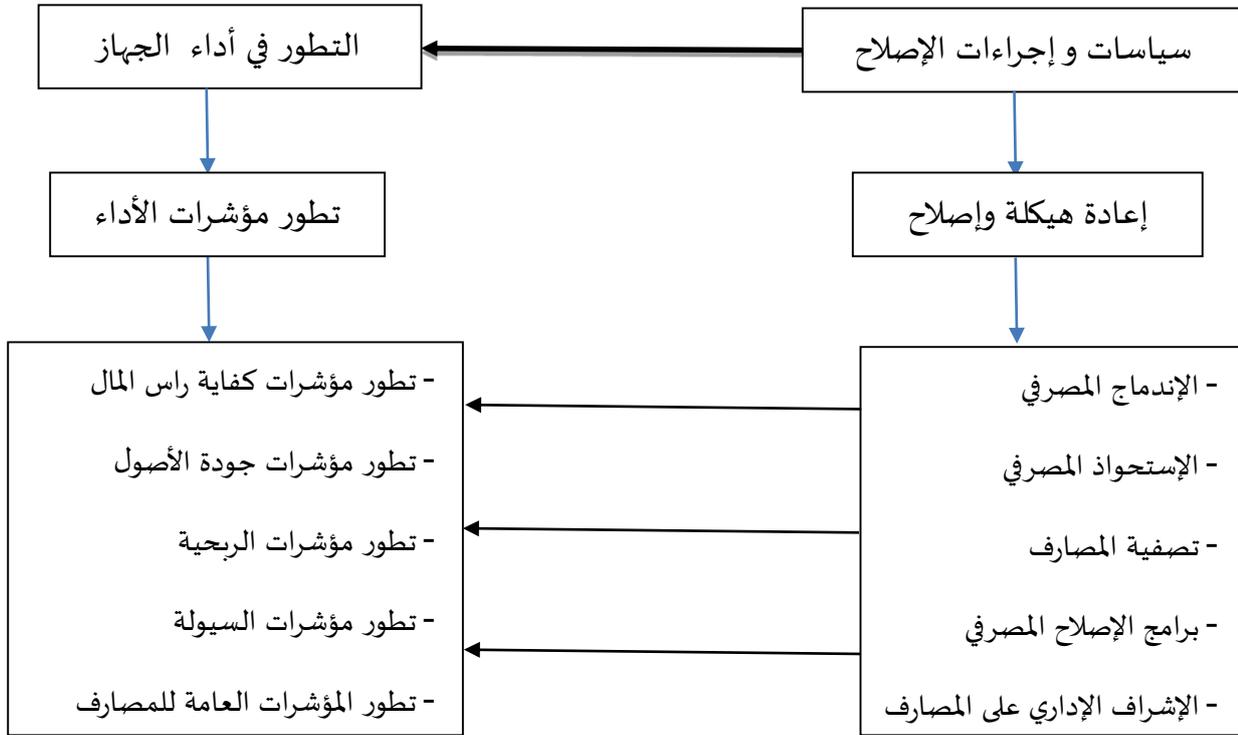
المتغير التابع : هو حجم و مستوى التطور الذي يطرأ على الجهاز المصرفي نتيجة لتطبيق السياسات الإصلاحية.

**العلاقات بين المتغيرات :**

نجد أن هنالك علاقة طردية بين السياسات والإجراءات الإصلاحية المتخذة وبين مستوى التطور في الأداء الذي يحدث في الجهاز المصرفي فكلما تم إتخاذ سياسات سليمة كلما إرتفع تطور مؤشرات الأداء في الجهاز المصرفي .

الشكل رقم (١/١) التالي يوضح العلاقات بين المتغيرات :

المصدر: إعداد الباحث

**فرضيات الدراسة :**

- ١/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال.
- ٢/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات جودة الأصول.
- ٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية.
- ٤/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة.
- ٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصص السوقية.

## منهجية الدراسة :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بسياسات الإصلاح المصرفي ، تم تحليل البيانات التي تم جمعها من المجتمع ، وتم تحديد علاقاتها وتأثيراتها على بعضها البعض ، وذلك باستخدام تحليل الاتجاهة والتحليل الإحصائي المعروفة ، وذلك من أجل إثبات فرضيات البحث.

## محتوى الدراسة :

تتكون هذه الورقة عدة محاور رئيسية ، بحث تتناول في المحور الاول مفهوم الإصلاح المصرفي و إعادة الهيكلة وأنواعها ، كما يتناول المحور الثاني منها خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي السوداني و طبيعة الأعمال في الجهاز المصرفي السوداني، يتناول المحور الأخير تجربة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي السوداني و الدراسة التطبيقية والمنهجية المتبعة في إعداد الورقة و الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الورقة.

## ثانيا : الدراسات السابقة

معظم الدراسات التي تناولت مفهوم إعادة الهيكلة والأصلاح المصرفي تناولته من ناحية التحديات التي تواجه المؤسسات في عملية الإصلاح ، وبعضها تناول مفهوم الإصلاح و سياسات الأصلاح من ناحية الإجراءات التي يتم إتخاذها لإصلاح الجهاز المصرفي وكذلك تناول المنهجيات التي يتم إتخاذها لتنفيذ عملية الإصلاح الإقتصادي أو المصرفي ، كما وأن بعضها تناول دور المصارف في عملية التنمية والتطوير بعد عملية الإصلاح المصرفي ، ويرى الباحث أنها أثرت الإطار النظري للدراسة وقدمت نتائج وتوصيات يمكن الإستفادة منها في الدراسة الحالية ، إلا أنه لم مفهوم سياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة للجهاز المصرفي و تقييم أدائه وأثر ذلك في تطور الجهاز المصرفي السوداني ، ويرى الباحث هنا أن الدراسة سوف تقدم نتائج وتوصيات تساعد في قياس مستوى الأداء والتطور في الجهاز المصرفي ، علما بأن الدراسات السابقة إشملت على رسائل ماجستير وذلك بسبب شح الدراسات في مجال إصلاح الجهاز المصرفي السوداني .

## مفهوم الإصلاح المصرفي وإعادة الهيكلة :

يعد اصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الإقتصادي بحيث يحل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو.

## أولاً:- مفهوم الإصلاح المصرفي

يمكن تعريف الإصلاح المصرفي بأنه (العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وبالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي).

كما يمكن تعريف الإصلاح المصرفي بأنه (( مجموعة من الإجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره)) في حين يعرفه البعض بأنه (( مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايدياع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني)).

من خلال التعريفات المذكورة أعلاه يمكن تعريف الإصلاح المصرفي بأنه (( العملية التي يتم من خلالها ترميم وإصلاح الجهاز المصرفي أو مؤسساته من المشكلات التي يعاني منها ، وذلك عبر إصدار تشريعات وسياسات وإجراءات تتعلق بالعمل المصرفي وتساهم في تحسين الأداء وتطوره و إستقراره )) .

### ثانياً:- اهداف الإصلاح المصرفي

يهدف الإصلاح المصرفي الى تحقيق جملة من الاهداف لعل اهمها:-  
تعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين.  
تحسين كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الراسمالية في الاقتصاد الوطني.  
توثيق وتعزيز الشراكات التجارية والانتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.  
رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وتمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل اجنبية وخلق فرص استثمارية جديدة.

خلق علاقات جديدة في اسواق المال المحلية والاجنبية من اجل جلب اموال لتمويل الاستثمارات.  
اعادة هيكله المصارف والغاء التخصص المصرفي والانتقال من المصرف المتخصص الى المصرف الشامل الذي يقوم باكثر الاعمال المصرفية، ويستطيع توزيع القروض قطاعياً واقليمياً بحيث يخفف من مخاطر الاستثمار المصرفي ويضمن الانتشار الواسع لفروعه.

### ثالثاً:- اجراءات الإصلاح المصرفي

إن اجراءات الإصلاح المصرفي الشامل تتطلب اصلاح واضح في السياستين المالية والنقدية كمقدمة لانطلاقة الإصلاح المصرفي، ولايمكن ان يستقيم الإصلاح الاقتصادي بدون الإصلاح المالي والنقدي، حيث يركز كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية واهداف للإصلاح المصرفي من خلال استخدام كافة الادوات المالية والنقدية من اجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إن الإصلاح المصرفي في هذا الاطار يعني تحديد التكلفة الحقيقية للاقراض وتقديم خدمات مصرفية مشابهة للخدمات المصرفية المقدمة في البلدان المتقدمة وذات كفاية وعائد، اضافة الى ذلك لاجوز التوسع في الاقراض الا في حدود اطار برنامج الإصلاح الذي يحدده الصندوق الدولي.

ويمكن إيجاز أهم الإجراءات المتبعة للإصلاح المصرفي وذلك وفقاً للبرنامج الذي تبناه صندوق النقد الدولي في وصفة الإصلاح الاقتصادي وهي:

سياسة تخفيض عجز الموازنة للدولة الامر الذي يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق العام.  
تحرير اسعار الفائدة لتتناسب مع (التضخم، معدل النمو، الربحية ومعدل نمو الناتج المحلي).  
سياسة تحرير الاسعار وتحرير التكاليف وتخفيض حجم الدعم المقدم لبعض القطاعات كي تتقارب الاسعار المحلية من الاسعار العالمية.  
تحرير الاجور بحيث تقترب من مستويات التكاليف الاجتماعية ودفع المؤسسات الحكومية كي تضع الاجور تتناسب مع الكفاءات والخبرات.

تقليل دور الدولة في ملكية الشركات العامة والاتجاه نحو بيع بعض المؤسسات او طرحها للاستثمار.

ان هذه الإجراءات تشكل في مجموعها وصفة الإصلاح المصرفي والتي لا يمكن تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض.

## رابعاً:- مراحل الإصلاح المصرفي

ينقسم برنامج الإصلاح المصرفي من حيث الأولوية في التنفيذ الى خمسة مراحل اساسية ، وتلك المراحل حسب ترتيبها بالأولوية هي:-

المرحلة الاولى - اعادة الهيكلة في المصارف العامة

ان واقع المصارف في البلدان النامية يتطلب بالضرورة عملية اعادة هيكلة واسعة النطاق للجهاز المصرفي باسره، وهل ان المصارف العامة يمكن لها الاستمرار في الهيكلة الحالية والمتمثلة بالمصرف التقليدي ام هنالك حاجة الى اعادة هيكلتها كي تتناسب مع تطورات القطاع المصرفي العالمي واستحداث المصرف الشامل الذي يجمع بين مختلف العمليات المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية.

المرحلة الثانية - إستقلالية البنك المركزي

يعد استقلال البنك المركزي من اهم العوامل الاستراتيجية الدافعة الى الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وبالتالي يعد استقلال البنك المركزي الحلقة الأهم في نجاح الصياغة الجديدة لحملة الإصلاح الهيكلي للجهاز المصرفي كي يتاح له امكانية تفعيل نشاطه الائتماني في ظل بيئة صحيحة ومستقرة.

إن مفهوم إستقلال البنك المركزي يعني ((حرية البنك المركزي في تحديد أهدافه واستخدام ما يراه مناسباً من أدوات لتحقيق هذه الأهداف، بعيداً عن التدخل السياسي المباشر من قبل الحكومة)).

المرحلة الثالثة - التخلص من سياسة الكبح المالي

يقصد بالكبح المالي (Financial Repression) تدخل الدولة بالوسائل الضريبية أو أدوات مالية ونقدية أخرى مثل وضع سقف (Ceilings) على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان (توجيه الائتمان) في النشاط المالي، بما يشوه آليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقاً لاعتبارات العرض والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيداً عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية.

المرحلة الرابعة - الإندماج والاستحواذ المصرفي.

إن الإندماج المصرفي يعبر عن اتحاد بين مؤسستين او اكثر تحت ادارة واحدة، وعليه فان الإندماج المصرفي قد يحدث بالمزج حيث ينشأ مصرف جديد يحل محل المصرفين المدمجين او قد يحدث بالضم، حيث يقوم مصرف بضم مصرف اخر ويعلن حله قانونياً. او قد يحدث الإندماج جزئياً من خلال استحواذ حصص مؤثرة من اسهم الملكية للمصارف.

المرحلة الخامسة - الخصخصة.

وهي اخر مراحل الإصلاح المصرفي، والتي تعني نقل او تحويل ملكية او ادارة المؤسسات المصرفية العامة بشكل جزئي او كلي الى القطاع الخاص، وذلك في اطار تخفيض دور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص وتوسيع وتنشيط دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## خامساً:- شروط نجاح الإصلاح المصرفي

هناك اربعة شروط اساسية لنجاح الإصلاح المصرفي وهي:

- ١- توافر الاستقرار الاقتصادي العام.
- ٢- توافر المعلومات والشفافية والتنسيق ما بينها.
- ٣- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل الإصلاح المصرفي.
- ٤- الرقابة على المؤسسات والاسواق المالية.

## مفهوم إعادة هيكلة المصارف إجراءاتها ومهامها:

تعني إعادة الهيكلة تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية أو المصرفية أو المالية أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برامج إعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية بهدف تطوير وتحسين أداء الجهاز المصرفي وإعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق أرباح ملائمة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين كفاءة وفاعلية عملية الوساطة المالية التي يقوم بها الجهاز المصرفي واستعادة ثقة المتعاملين معه. ويرى البعض الآخر أن إعادة الهيكلة هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تصويب الهياكل الفنية والتمويلية والإدارية للشركات بما يمكنها من البقاء والاستمرار بنجاح لتحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة وتحقيق ذلك من خلال الدراسة العملية والعلمية لأهم المشاكل التي تواجه الشركة سواء كانت مشاكل فنية أو تكنولوجية أو تمويلية أو إدارية.

وتعتبر إعادة هيكلة البنوك كعلاج للمشاكل التي يعاني منها قطاع البنوك بهدف تحسين الوساطة المالية وتمكين المسيرين من التحكم الجيد في تسيير البنوك وتحسين مردوديتها المالية والاقتصادية وتحسين الملاءة المالية مع وجود الأنظمة الاحترازية والهدف العام هو تكييف البيئة المصرفية وتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية .

وتتضمن إعادة الهيكلة مجموعة من الإجراءات التصحيحية لمعالجة مشاكل الجهاز المصرفي وتتمثل هذه الإجراءات في:

- إعادة الهيكلة على مستوى الحالات الفردية: وتتضمن آليات العمل التي تتخذ لعلاج المشاكل التي يتعرض لها كل بنك على حدا.
- إعادة الهيكلة على مستوى الجهاز المصرفي كله: قد تتعدى الأزمة المصرفية الحالات الفردية لتصيب القطاع المالي ككل نتيجة سياسات خاطئة من جانب الحكومة أو البنك المركزي أو سوء إدارة البنوك وتوسعها في الإقراض أو لنقص القواعد المنظمة لأعمالها، ويتطلب العمل في هذه الحالة وضع خطة مدروسة وعمل جدي من قبل جميع من لهم صلة بهذه المصارف وهم بشكل أساس الدولة ممثلة بوزارة المالية وباعتبارها المالك الوحيد لهذه المصارف والبنك المركزي باعتباره المشرف على النشاط المصرفي والجهة الأكثر تخصصا في تقييم هذا النشاط.

### أساليب إعادة الهيكلة:

تتنوع وتختلف أساليب إعادة الهيكلة طبقا للمشكلات التي يعاني منها الجهاز المصرفي سواء كانت محدودة أو شاملة للجهاز المصرفي ككل ، وتتمثل أساليب إعادة الهيكلة في :

إعادة الهيكلة المالية للجهاز المصرفي : تعتمد إعادة الهيكلة المالية على إجراءات إدارة أصول وخصوم البنوك بهدف استمرارها في أداء وظائفها بالشكل الذي يرضي المساهمين والدائنين وعملاء البنك والسلطة التنفيذية

إعادة الهيكلة الإدارية للجهاز المصرفي: إعادة الهيكلة الإدارية تعمل على دعم وتقوية الإطار التنظيمي للعمل المصرفي والإجراءات الإدارية وذلك يحتم ضرورة إحداث إصلاحات جذرية في مجالات عديدة، منها: إصدار قوانين وتشريعات جديدة لدعم عملية الإصلاح، تطبيق المعايير الدولية، ضرورة توافر الشفافية طبقا للمعايير الدولية، إصلاح وتعديل التشريعات المصرفية، استقلالية البنك المركزي. إعادة الهيكلة التشغيلية للجهاز المصرفي: وتعني تطوير وتحديث وتعديل نظم التشغيل المطبقة بالجهاز المصرفي إلى نظم حديثة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة وتؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل .

إعادة الهيكلة من خلال الدمج المصرفي: حيث يتم الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى، وينتج بذلك كيان مصرفي جديد، والهدف من ذلك تعظيم قيمة البنك، زيادة القدرة التنافسية ومواجهة المخاطر المحتملة.

خصخصة البنوك كأحد أساليب إعادة الهيكلة المصرفية: وتعتبر الخصخصة إحدى أدوات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية.

### المراحل التي تمر بها عملية إعادة الهيكلة:

- إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه عملية إعادة الهيكلة هو زيادة كفاءة الأداء المصرفي وزيادة قدرته التنافسية، وتتمثل أهم خطوات وإجراءات تصميم برامج إعادة الهيكلة في :
- دراسة وتقييم الوضع الحالي للجهاز المصرفي قبل عملية إعادة الهيكلة.
  - السياسات المقترحة لإعادة الهيكلة .
  - تقييم خطط وبرامج إعادة الهيكلة مقارنة بحالات مماثلة .
  - ضرورة موافقة السلطة النقدية على البرنامج وتبدير الموارد المالية اللازمة له.
  - إجراءات المفاوضات بين جميع الأطراف التي تستأثر بعملية إعادة الهيكلة.

### انواع سياسات الإصلاح المصرفي

#### أولاً: الإصلاح الإداري :

وهو الجهود المصممة خصيصاً لإحداث تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة من خلال اصلاحات واسعة علي نطاق النظام الإداري بأكمله، او علي الأقل من خلال ضوابط تسعى لتحسين واحد او اكثر من عناصره الرئيسية كالهياكل التنظيمية او شؤون الموظفين او العمليات الادارية الاخرى.

#### ثانياً: الإصلاح المالي :

يشمل الإصلاح المالي اصلاح الجهاز المصرفي الذي يضم المصرف المركزي والمصارف الاخرى واصلاح المؤسسات المالية غير المصرفية كأسواق المال، فالعلاقة بين النظام المالي والتنمية المستدامة علاقة عضوية متكاملة بحيث لا يمكن إحداث تنمية بدون نظام مالي معافى ونشط مع غياب السياسة الاقتصادية النشطة .

إن الإصلاح المالي يركز بصفة أساسية في القطاع المصرفي، لأنه يمثل المصدر الأكبر و الاهم لتلقي أصحاب الفوائض المالية والذين يبحثون عنها، فبصلاحه يزدهر سوق الاوراق المالية وتنشط المؤسسات المالية الأخرى كالصرافات وشركات التأمين.

### طرق وأساليب الإصلاح وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي

من خلال ما تم تناوله في المباحث السابقة عن الإصلاح المصرفي وسياساته وأنواعه ، نجد أن هنالك العديد من الطرق والأساليب التي تستخدم في عملية الإصلاح المصرفي وإعادة هيكلته ، وذلك لمواجهة المخاطر والمشاكل التي قد تتعرض لها المصارف أو الأنظمة المصرفية في الدول ، و كذلك لمواجهة التطورات التكنولوجية الحديث في الأعمال المصرفية ، كما تكون الإصلاحات ايضا لزيادة حدة المنافسة بين المصارف على المستوى المحلي والمستوى الدولي ، وسوف نتناول في هذا المبحث بعض الأساليب والطرق التي تستخدم في عملية إصلاح الجهاز المصرفي و إعادة الهيكلة والتي تتمثل في الآتي :

أولاً: زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في الجهاز المصرفي

ثانياً: الدمج المصرفي

ثالثاً: الإستحواذ المصرفي

رابعاً : تصفية المصارف

## مؤشرات قياس مستوى أداء الجهاز المصرفي .

نتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية والتطورات في مؤشرات قياس أداء البنوك لبند القوائم المالية وذلك لإستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في إتخاذ القرارات ، وبالإستعانة بتلك المقاييس والمؤشرات المالية يمكن تقييم الوضع المالي للمصرف لأدائه خلال فترة معينة ، ومن أبرز فوائد التحليل هو إستخدامها كمؤشرات الإنذار المبكر لتقدير المخاطر ، وهي تهدف الى قياس مدى سلامة الأداء المصرفي ، حيث تؤخذ عدة مؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي الى الإنهيار ، من أهم المؤشرات التي سيتم إستخدامها في هذا البحث لمعرفة مدى أثر تطبيق سياسات الإصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي السوداني ، هو مؤشر CAMELS وهو مختصر للآتي :

١- ملاءة رأس المال Capital Adequacy

٢- جودة الأصول Assets Management

٣- الإدارة Management

٤- مؤشرات الربحية Indicators Earnings

٥- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

٦- الحساسية Sensitivity

وسوف نستخدم في البحث لقياس مدى أداء الجهاز المصرفي خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتي تم إستعراضها في المبحث السابق ، بعض هذه المؤشرات مختصرة في مؤشر CAEL والذي من خلال النسب المالية المرتبطة بكل مؤشر من هذه المؤشرات ، يمكن معرفة مدى التطور الذي حدث فيها عبر تحليل الاتجاه Trend Analysis .

## منهجية اجراء الدراسة التطبيقية.

نسبة لطبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها لمعرفة أثر سياسات الإصلاح المصرفي في تطور أداء الجهاز المصرفي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً "كيفية" و"كمياً" ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقى الضوء على جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز ، والفهم العميق لظروفها ، ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الاجتماعية والانسانية ، ويمتاز عن يقية المناهج بنتبعه للظاهرة المدروسة عن طريق جمع كبير من المعلومات تتعلق بالظاهرة حيث يتمكن الباحث من دراسة ابعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها ، كما يمكن الباحث من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدى صحتها من أجل الوصول الى نتائج.

## ثانياً "مجتمع الدراسة:

يقتصر البحث على المصارف السودانية وتم اختيار الفترة التي تم فيها إعادة هيكلة القطاع المصرفي وهي على النحو التالي :

-الفترة الاولى (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

- الفترة الثانية (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

- الفترة الثالثة (٢٠١٠-٢٠١٣).

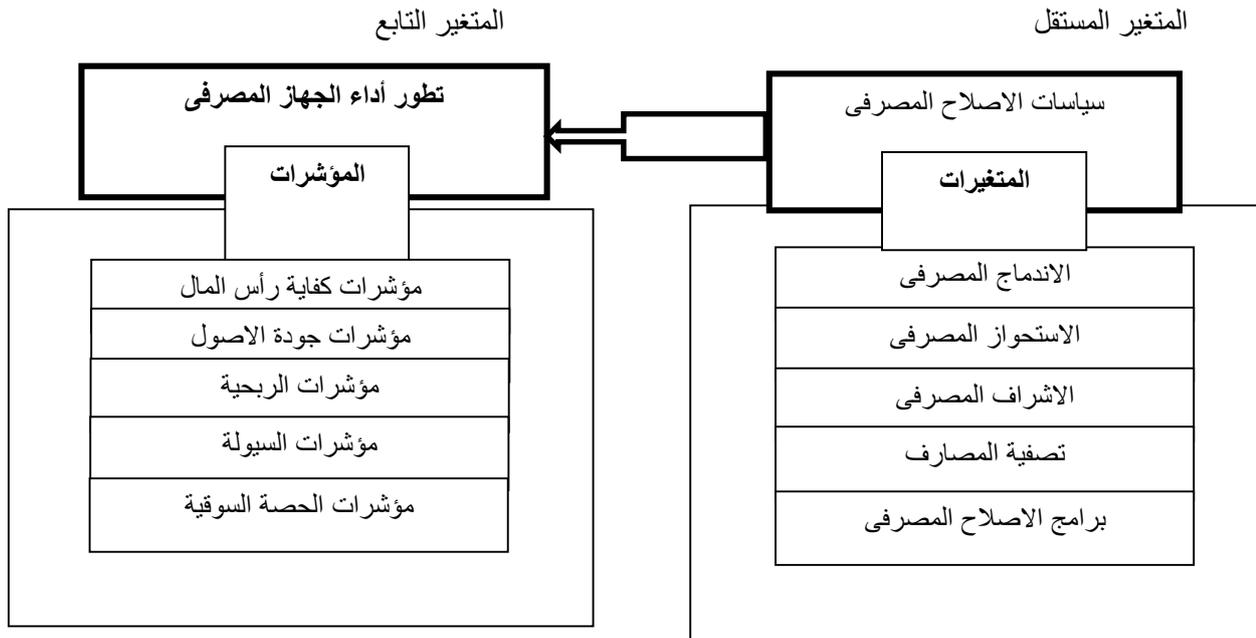
-الفترة الرابعة (٢٠١٤-٢٠١٨).

## ثالثاً. متغيرات نموذج الدراسة

في ضوء المشكلة موضوع الدراسة وأهدافها تم تطوير نموذج الدراسة لقياس أثر سياسات الإصلاح المصرفي في تطور أداء الجهاز المصرفي، ويشتمل نموذج الدراسة على متغيرين ، الأول يضم المتغير المستقل (سياسات الإصلاح المصرفي) وتم قياسه بالمتغيرات التالية:

- زيادة رؤوس أموال المصارف
  - الاندماج المصرفي
  - الإستحواذ المصرفي
  - تصفية المصارف
  - برامج الإصلاح المصرفي
  - الإشراف الإداري على المصارف
- ، أما المتغير الثاني، يمثل المتغير التابع (أداء الجهاز المصرفي) وتم قياسه بالمؤشرات التالية:
- تطور مؤشرات كفاية رأس المال
  - تطور مؤشرات جودة الأصول
  - تطور مؤشرات الربحية
  - تطور مؤشرات السيولة
  - تطور المؤشرات العامة للمصارف

شكل رقم (٤/١/٤) متغير الدراسة



المصدر : إعداد الباحث

### رابعاً " الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم معالجة وتحليل البيانات والتي تم الحصول عليها من بنك السودان المركزي باستخدام برنامج التحليل القياسي Eviews. و يعتبر من أحدث البرامج الجاهزة في مجال التحليل القياسي ، وهو عبارة عن إصدارة جديدة لمجموعة من الأدوات تتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية وتم تطويرها أصلا في أجهزة الحاسب الكبيرة التي تحتوي علي برمجيات معالجة السلاسل الزمنية ، والأجهزة الحالية جاءت من معالجة السلاسل الزمنية الجزئي.

وقد ظهرت أول نسخة من هذا البرنامج عام 1981 إلا أن برنامج Eviews تم تطويره بواسطة الاقتصاديين وان معظم تطبيقاته في الاقتصاد حيث يقدم إمكانيات غير عادية لتحليل البيانات وعلاقات الانحدار ، والتنبؤ بالقيم المستقبلية للبيانات وكذلك يعتبر من البرامج المفيدة في التحليل المالي وتحليل التكلفة.

ولتحليل البيانات ، تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(١) / أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف متغيرات الدراسة من خلال :

أ/ الوسط الحسابي

ب/ الانحراف المعياري

ج/ المدى

(٢)- تحليل الإنحدار

وتم استخدام تحليل الإنحدار (البسيط والمتعدد) الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة تغير وحدة واحدة من المتغير المستقل. كما يتم الاعتماد على معامل التحديد ( $R^2$ ) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات أيضاً يتم الاعتماد على اختبار (T) لقياس قوة التأثير بين المتغيرات ووفقاً لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدره مع مستوى المعنوية ٥% فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من ٠,٠٥ ، يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائياً ، إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من ٠,٠٥ ، يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل اي أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. و يتم الاعتماد على قيمة بيتا (B) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير في المتغير المستقل.

### اختبار فروض الدراسة :

يشتمل هذا المبحث على مناقشة فرضيات الدراسة والتي تتمثل في الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال.

الفرضية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات جودة الأصول.

الفرضية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية.

الفرضية الرابعة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة.

الفرضية الخامسة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية.

### الفرضية الاولى:

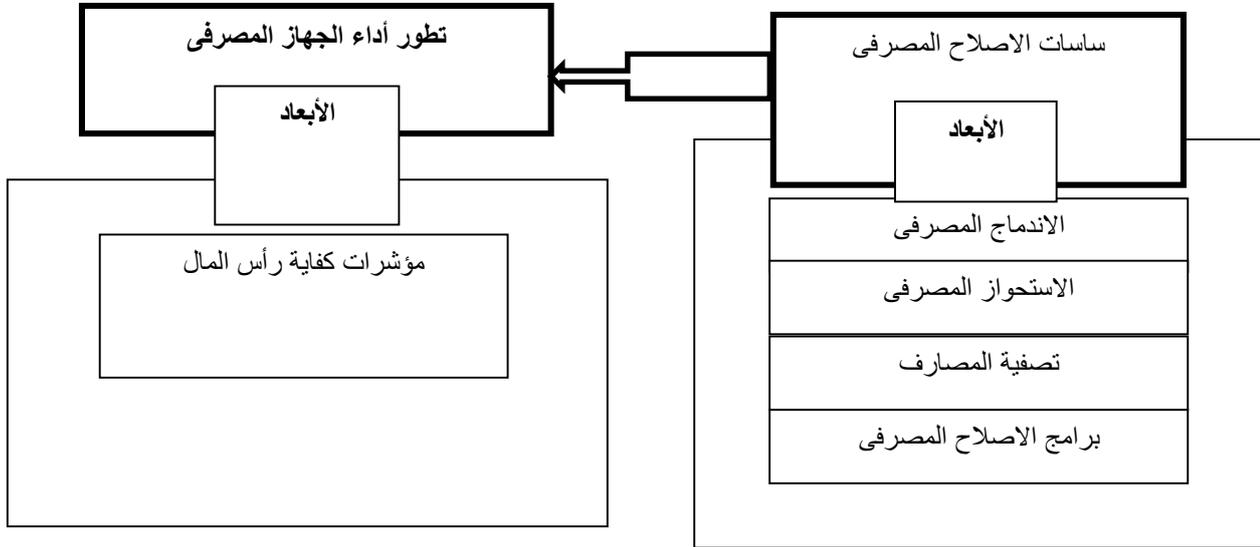
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال

شكل رقم (٢٥/٣/٤)

سياسات الإصلاح المصرفي وتطور مؤشرات كفاية رأس المال

المتغير التابع

المتغير المستقل



يمكن تمثيل فرضية الدراسة الأولى بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y1 = a + b1 x1 + b2 x2 + b3 x3 + b4 x4 + b5 x5 + u$$

حيث أن:

$Y1$  = يمثل المتغير التابع الذي يقيس مؤشرات كفاية رأس المال

$a$  = مقدار ثابت الانحدار.

$(b1, b2, b3, b4, b5)$  = معاملات الانحدار

$X1$  = يمثل (الاندماج المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإندماج المصرفي، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X2$  = يمثل (الاستحواذ المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاستحواذ المصرفي، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X3$  = يمثل (الإشراف المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإشراف المصرفي، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X4$  = يمثل (التصفية المصرفية): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق التصفية المصرفية، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X5$  = يمثل (برامج الإصلاح المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق برامج الإصلاح المصرفي، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$U$  = المتغير العشوائي

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي والمتغير التابع ويمثله ( مؤشرات كفاية رأس المال).

جدول (٢٢/٣/٤) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معاملات الانحدار (B)	ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي
0.003	24.8182	0.4345	١/ الإندماج المصرفي
0.0115	2.9705	0.2745	٢/ الاستحواز المصرفي
0.0162	2.5257	0.368	٣/ الاشراف المصرفي
0.4791	-2.4049	-0.117	٤/ التصفية المصرفية
0.8259	-0.7077	-0.023	٥/ برامج الإصلاح المصرفي
		0.57	معامل الارتباط (R)
		٠,٣٣	معامل التحديد (R2)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٣/٤) مايلي:

١/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات كفاية رأس المال ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٧).

١/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي على علاقة مع مؤشرات كفاية رأس المال وذلك على النحو التالي :

\* معامل انحدار متغير برامج الإندماج المصرفي بلغت قيمته (0.434) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإندماج المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات كفاية رس المال .

\* معامل انحدار متغير الاستحواز المصرفي بلغت قيمته (0.274) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الاستحواز المصرفي يؤثر طردياً في مؤشرات كفاية رس المال.

\* معامل انحدار متغير الاشراف المصرفي بلغت قيمته (0.368) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الاشراف المصرفي طردياً في مؤشرات كفاية رس المال.

\* معامل انحدار متغير التصفية المصرفية بلغت قيمته (-0.117) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن برامج التصفية المصرفية تؤثر سلبياً في مؤشرات كفاية رس المال

\* معامل انحدار متغير برامج الإصلاح المصرفي بلغت قيمته (-0.023) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن برامج الإصلاح المصرفي تؤثر سلبياً في مؤشرات كفاية رس المال.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (٢٢/٣/٤) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (برامج الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف الاداري ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) على مؤشرات كفاية رأس المال حيث بلغ معامل التحديد (٠,٣٣). وهذه النتيجة تدل على أن متغير (سياسات الإصلاح المصرفي) يؤثر على تطور مؤشرات كفاية رأس المال بنسبة (٣٣%) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (٦٧)%.

٤. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف المصرفي) وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف المصرفي) ومؤشرات كفاية رأس المال . بينما لاتوجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) ومؤشرات كفاية رأس المال حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ومما تقدم نستنتج قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال) لكل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف المصرفي) بينما يتم رفض قبول وجود أثر لكل من (التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي).

وفيما يلي ملخص للفرضية الاولى:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال ،

#### جدول (٤ / ٢٣/٣) ملخص لنتائج الفرضية الاولى

نتيجة	الفروض الفرعية للفرضية الاولى
قبول	١/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الاندماج المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال.
قبول	٢/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاستحواذ المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال
قبول	٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاشراف المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال
رفض	يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتصفية المصرفية في تطور مؤشرات كفاية رأس المال
رفض	٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

#### الفرضية الثانية

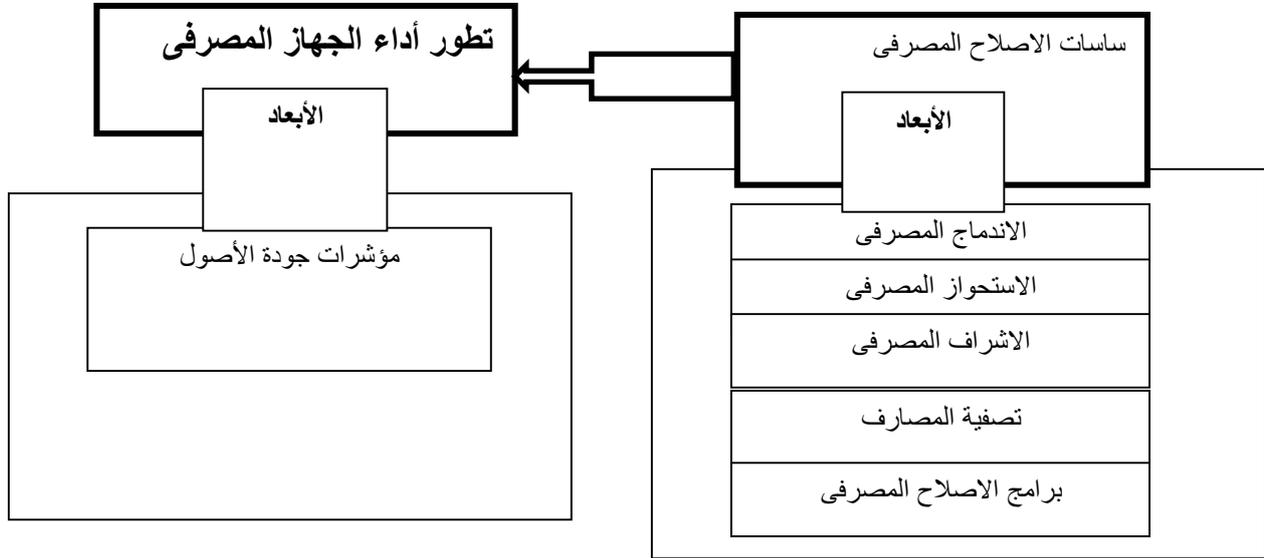
يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات جودة الأصول

شكل رقم (٢٦/٣/٤)

ساسات الإصلاح المصرفى وتطور مؤشرات جودة الأصول

المتغير التابع

المتغير المستقل



يمكن تمثيل فرضية الدراسة الثانية بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y2 = a + b1 x1 + b2 x2 + b3 x3 + b4 x4 + b5 x5 + u$$

حيث أن:

$Y2$  = يمثل المتغير التابع الذي يقيس مؤشرات جودة الأصول

$a$  = مقدار ثابت الانحدار.

$(b1, b2, b3, b4, b5)$  = معاملات الانحدار

$X1$  = يمثل (الاندماج المصرفى): متغير صورى ياخذ القيم (١) فى السنوات التى تم فيها تطبيق الإندماج المصرفى ، وياخذ القيمة (٠) فى السنوات التى لم يتم فيها التطبيق)

$X2$  = يمثل (الاستحواز المصرفى): متغير صورى ياخذ القيم (١) فى السنوات التى تم فيها تطبيق الاستحواز المصرفى ، وياخذ القيمة (٠) فى السنوات التى لم يتم فيها التطبيق)

$X3$  = يمثل (الاشراف المصرفى): متغير صورى ياخذ القيم (١) فى السنوات التى تم فيها تطبيق الاشراف المصرفى ، وياخذ القيمة (٠) فى السنوات التى لم يتم فيها التطبيق)

$X4$  = يمثل (التصفية المصرفية): متغير صورى ياخذ القيم (١) فى السنوات التى تم فيها تطبيق التصفية المصرفية ، وياخذ القيمة (٠) فى السنوات التى لم يتم فيها التطبيق)

$X5$  = يمثل ( برامج الإصلاح المصرفى): متغير صورى ياخذ القيم (١) فى السنوات التى تم فيها تطبيق ابرامج الإصلاح المصرفى ، وياخذ القيمة (٠) فى السنوات التى لم يتم فيها التطبيق)

$U$  = المتغير العشوائى

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي و المتغير التابع ويمثله ( مؤشرات جودة الأصول).

جدول رقم (٤/٣/٢) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات جودة الأصول

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معاملات الانحدار (B)	ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي
0.8503	-0.18875	-0.026	١/ الإندماج المصرفي
0.7405	0.33124	0.060	٢/ الاستحواز المصرفي
0.1156	1.57354	0.145	٣/ الاشراف المصرفي
0.0112	2.53603	0.1191	٤/ التصفية المصرفية
0.0000	6.21548	0.259	٥/ برامج الإصلاح المصرفي
		0.75	معامل الارتباط (R)
		٠,٠٥٦	معامل التحديد (R2)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٤/٣/٢) مايلي:

١/ وجود ارتباط طردي قوى بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات جودة الأصول ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٥).

١/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي على علاقة مع مؤشرات جودة الأصول وذلك على النحو التالي :

\* معامل انحدار متغير برامج الإندماج المصرفي بلغت قيمته (-0.026) وهى قيمة سالبة وهذا يعنى أن برامج الإندماج المصرفي تؤثر سلبيا" فى مؤشرات جودة الأصول

\* معامل انحدار متغير الاستحواز المصرفي بلغت قيمته (0.060) وهى قيمة موجبة وهذا يعنى أن الاستحواز المصرفي يؤثر طرديا" فى مؤشرات جودة الأصول.

\* معامل انحدار متغير الاشراف المصرفي بلغت قيمته (0.145) وهى قيمة موجبة وهذا يعنى أن الاشراف المصرفي طرديا" فى مؤشرات جودة الأصول.

\* معامل انحدار متغير التصفية المصرفية بلغت قيمته (0.1191) وهى قيمة موجبة وهذا يعنى أن برامج التصفية المصرفية تؤثر طرديا" فى مؤشرات جودة الأصول.

\* معامل انحدار متغير برامج الإصلاح المصرفي بلغت قيمته (0.259) وهى قيمة موجبة وهذا يعنى أن برامج الإصلاح المصرفي تؤثر طرديا" فى مؤشرات جودة الأصول.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (٢٤/٣/٤) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (برامج الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف الاداري ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) على مؤشرات جودة الأصول حيث بلغ معامل التحديد (٠,٥٦). وهذه النتيجة تدل على أن متغير (سياسات الإصلاح المصرفي) يؤثر على تطور مؤشرات جودة الأصول بنسبة (٥٦)% بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (٤٤)%.

٤. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ( التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) وبقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) ومؤشرات جودة الأصول . بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف المصرفي) ومؤشرات جودة الأصول حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) .

ومما تقدم نستنتج قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول) لكل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) بينما يتم رفض قبول وجود أثر لكل من (الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف المصرفي).

وفيم يلى ملخص للفرضية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول ،

#### جدول (٤ / ٣/ ٢٥) ملخص لنتائج الفرضية الثانية

نتيجة	الفروض الفرعية للفرضية الثانية
رفض	١/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الاندماج المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول.
رفض	٢/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاستحواذ المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول المال
رفض	٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاشراف المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول
قبول	٤/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتصفية المصرفية فى تطور مؤشرات جودة الأصول
قبول	٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الإصلاح المصرفي فى تطور مؤشرات جودة الأصول

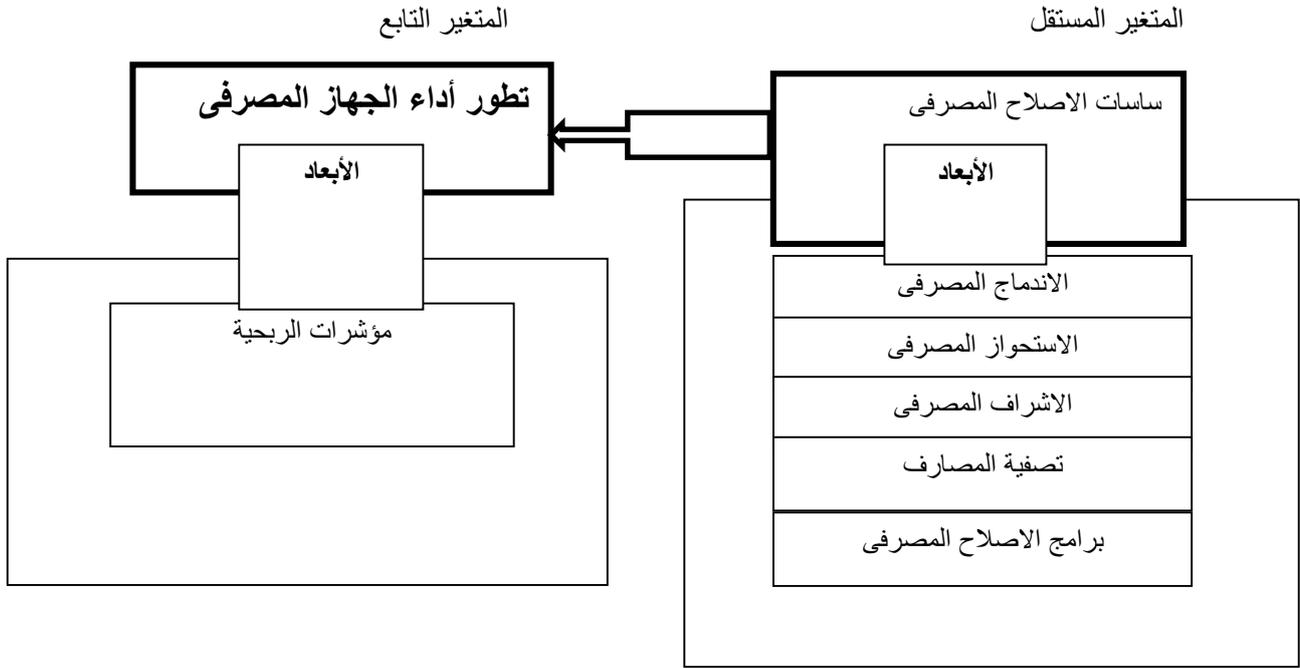
المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

### الفرضية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية

شكل رقم (٢٧/٣/٤)

ساسات الإصلاح المصرفي وتطور مؤشرات الربحية



يمكن تمثيل فرضية الدراسة الثالثة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y3 = a + b1 x1 + b2 x2 + b3 x3 + b4 x4 + b5 x5 + u$$

حيث أن:

$Y3$  = يمثل المتغير التابع الذي يقيس مؤشرات الربحية

$a$  = مقدار ثابت الانحدار.

$(b1, b2, b3, b4, b5)$  = معاملات الانحدار

$X1$  = يمثل (الاندماج المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاندماج المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X2$  = يمثل (الاستحواز المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاستحواز المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X3$  = يمثل (الإشراف المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإشراف المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X4$  = يمثل (التصفية المصرفية: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق التصفية المصرفية ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X5 =$  يمثل ( برامج الإصلاح المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق ابرامج الإصلاح المصرفي ،  
ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$U =$  المتغير العشوائي

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثلته إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي و المتغير التابع ويمثله ( مؤشرات الربحية).

جدول رقم (٢٦/٣/٤) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الربحية

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معاملات الانحدار (B)	ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي
0.2993	-1.037	1.575	١/ الإندماج المصرفي
0.0185	-2.354	1.025	٢/ الاستحواذ المصرفي
0.1546	-1.423	-1.430	٣/ الاشراف المصرفي
0.4959	0.6809	0.596	٤/ التصفية المصرفية
0.2437	-1.165	-0.490	٥/ برامج الإصلاح المصرفي
		0.71	معامل الارتباط (R)
		٠,٥١	معامل التحديد (R2)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (26/٣/٤) مايلي:

١/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الربحية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠).

١/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي على علاقة مع مؤشرات الربحية وذلك على النحو التالي:

\* معامل انحدار متغير برامج الإندماج المصرفي بلغت قيمته (1.575) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإندماج المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات الربحية.

\* معامل انحدار متغير الاستحواذ المصرفي بلغت قيمته (1.025) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الاستحواذ المصرفي يؤثر طردياً في مؤشرات الربحية.

\* معامل انحدار متغير الاشراف المصرفي بلغت قيمته (-1.430) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن الاشراف المصرفي سلبياً في مؤشرات الربحية.

\* معامل انحدار متغير التصفية المصرفية بلغت قيمته (0.596) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج التصفية المصرفية تؤثر طردياً في مؤشرات الربحية.

\* معامل انحدار متغير برامج الإصلاح المصرفي بلغت قيمته (-0.490) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن برامج الإصلاح المصرفي تؤثر سلبياً في مؤشرات الربحية.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (٢٦/٣/٤) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (برامج الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف الاداري ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) على مؤشرات الربحية حيث بلغ معامل التحديد (٠,٥١). وهذه النتيجة تدل على أن متغير (سياسات الإصلاح المصرفي) يؤثر على تطور مؤشرات الربحية بنسبة (٥١%) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (٥٩%).

٤. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ( الاستحواذ المصرفي) ومؤشرات الربحية وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاستحواذ) ومؤشرات الربحية . بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاشراف المصرفي ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) ومؤشرات الربحية حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)

ومما تقدم نستنتج قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية) لكل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاستحواذ المصرفي) بينما يتم رفض قبول وجود أثر لكل من (الاندماج المصرفي ، الاشراف المصرفي، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي).

وفيما يلي ملخص للفرضية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية ،

#### جدول (٤ / ٢٧) ملخص لنتائج الفرضية الثالثة

نتيجة	الفروض الفرعية للفرضية الثالثة
رفض	١/. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الاندماج المصرفي في تطور مؤشرات الربحية.
قبول	٢/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاستحواذ المصرفي في تطور مؤشرات الربحية
رفض	٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاشراف المصرفي في تطور مؤشرات الربحية
رفض	٤/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتصفية المصرفية في تطور مؤشرات الربحية
رفض	٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية

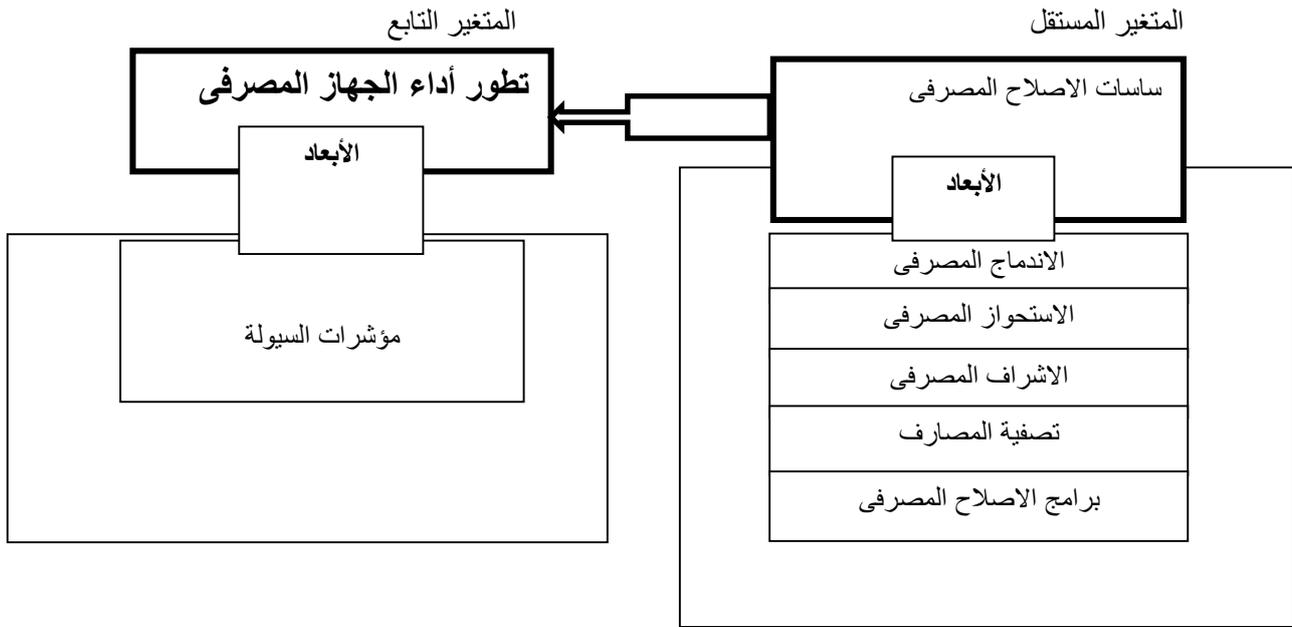
المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

### الفرضية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة

شكل رقم (٢٨/٣/٤)

ساسات الإصلاح المصرفي وتطور مؤشرات السيولة



يمكن تمثيل فرضية الدراسة الرابعة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y4 = a + b1 x1 + b2 x2 + b3 x3 + b4 x4 + b5 x5 + u$$

حيث أن:

$Y4$  = يمثل المتغير التابع الذي يقيس مؤشرات السيولة

$a$  = مقدار ثابت الانحدار.

$(b1, b2, b3, b4, b5)$  = معاملات الانحدار

$X1$  = يمثل (الاندماج المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإندماج المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X2$  = يمثل (الاستحواز المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاستحواز المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X3$  = يمثل (الإشراف المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإشراف المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X4$  = يمثل (التصفية المصرفية): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق التصفية المصرفية ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X5$  = يمثل ( برامج الإصلاح المصرفي): متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق ابرامج الإصلاح المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

U = المتغير العشوائي

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثل إعادة سياسات الإصلاح المصرفي و المتغير التابع ويمثله ( مؤشرات السيولة).

جدول رقم (28/٣/٤) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات السيولة

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معاملات الانحدار (B)	ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي
0.018	2.364	0.264	١ / الإندماج المصرفي
0.0062	-2.737	-0.230	٢ / الاستحواز المصرفي
0.8009	0.2521	0.023	٣ / الاشراف المصرفي
0.382	0.8742	0.1128	٤ / التصفية المصرفية
0.0001	3.852	0.117	٥ / برامج الإصلاح المصرفي
		0.50	معامل الارتباط (R)
		٠,٢٥	معامل التحديد (R2)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (28/٣/٤) مايلي:

١/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات السيولة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٥٠).

١/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي على علاقة مع مؤشرات السيولة وذلك على النحو التالي :

\* معامل انحدار متغير برامج الإندماج المصرفي بلغت قيمته (0.264) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإندماج المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات السيولة.

\* معامل انحدار متغير الاستحواز المصرفي بلغت قيمته (-0.230) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن الاستحواز المصرفي يؤثر سلبياً في مؤشرات السيولة.

\* معامل انحدار متغير الاشراف المصرفي بلغت قيمته (0.023) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الاشراف المصرفي طردياً في مؤشرات السيولة.

\* معامل انحدار متغير التصفية المصرفية بلغت قيمته (0.1128) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج التصفية المصرفية تؤثر طردياً في مؤشرات السيولة.

\* معامل انحدار متغير برامج الإصلاح المصرفي بلغت قيمته (0.117) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإصلاح المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات السيولة.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (28/3/4) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي (برامج الاندماج المصرفي، الاستحواذ المصرفي، الاشراف الاداري، التصفية المصرفية، برامج الإصلاح المصرفي) على مؤشرات السيولة حيث بلغ معامل التحديد (٠,٢٥). وهذه النتيجة تدل على أن متغير (سياسات الإصلاح المصرفي) يؤثر على تطور مؤشرات السيولة بنسبة (٢٥%) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (٧٥%).

٤. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي، الاستحواذ المصرفي، برامج الإصلاح المصرفي) وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي، الاستحواذ المصرفي، برامج الإصلاح المصرفي) ومؤشرات السيولة. بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاشراف المصرفي، التصفية المصرفية) ومؤشرات السيولة حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥) ومما تقدم نستنتج قبول فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة) لكل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي، الاستحواذ المصرفي، برامج الإصلاح المصرفي) بينما يتم رفض قبول وجود أثر لكل من (الاشراف المصرفي، التصفية المصرفية).

وفيما يلي ملخص للفرضية الرابعة

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة

#### جدول (٤ / ٢٩/٣) ملخص لنتائج الفرضية الرابعة

نتيجة	الفروض الفرعية للفرضية الرابعة
قبول	١/. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الاندماج المصرفي في تطور مؤشرات السيولة.
قبول	٢/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاستحواذ المصرفي في تطور مؤشرات السيولة
رفض	٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاشراف المصرفي في تطور مؤشرات السيولة
رفض	٤/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتصفية المصرفية في تطور مؤشرات السيولة
قبول	٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة

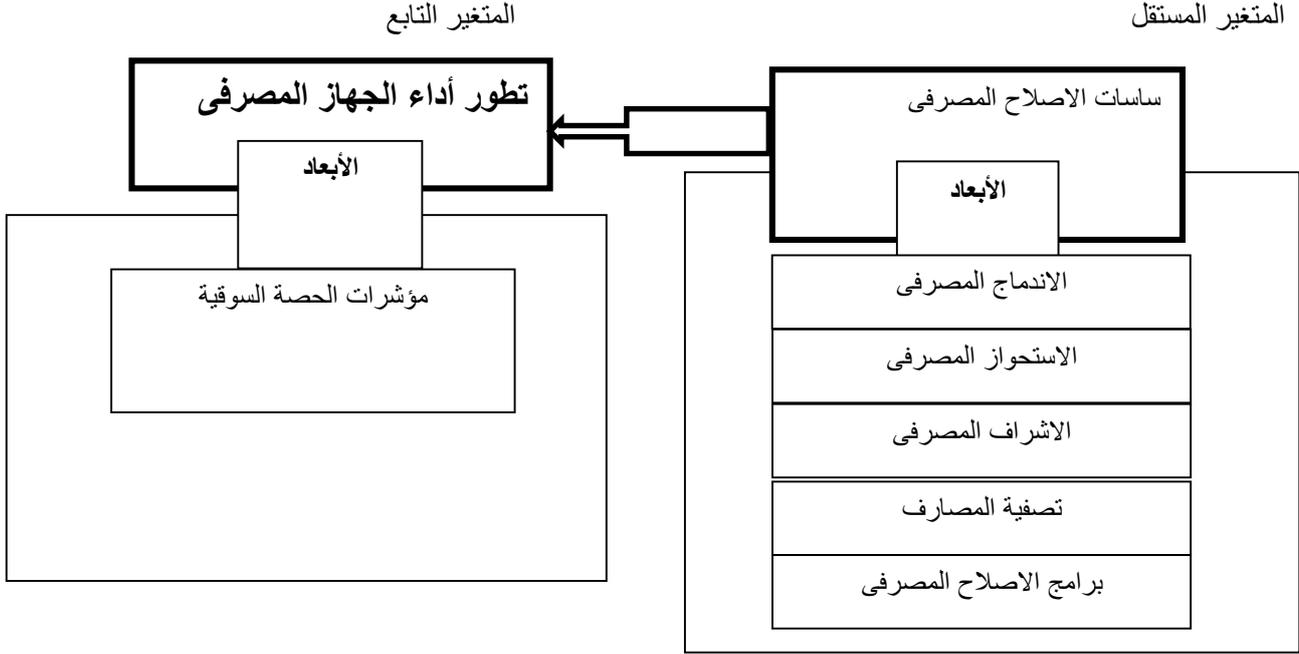
المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

### الفرضية الخامسة:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية

شكل رقم (٢٩/٣/٤)

ساسات الإصلاح المصرفي وتطور مؤشرات الحصة المصرفية



يمكن تمثيل فرضية الدراسة الخامسة بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y5 = a + b1 x1 + b2 x2 + b3 x3 + b4 x4 + b5 x5 + u$$

حيث أن:

$Y5$  = يمثل المتغير التابع الذي يقيس مؤشرات الحصة السوقية

$a$  = مقدار ثابت الانحدار.

$(b1, b2, b3, b4, b5)$  = معاملات الانحدار

$X1$  = يمثل (الاندماج المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاندماج المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X2$  = يمثل (الاستحواز المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الاستحواز المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X3$  = يمثل (الإشراف المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق الإشراف المصرفي ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X4$  = يمثل (التصفية المصرفية: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق التصفية المصرفية ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$X5$  = يمثل (برامج الإصلاح المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق برامج الإصلاح المصرفية ، ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$u$  = خطأ عشوائي

$X5 =$  يمثل ( برامج الإصلاح المصرفي: متغير صوري يأخذ القيم (١) في السنوات التي تم فيها تطبيق ابرامج الإصلاح المصرفي ،  
ويأخذ القيمة (٠) في السنوات التي لم يتم فيها التطبيق)

$U =$  المتغير العشوائي

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثلته إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي و المتغير التابع ويمثله ( مؤشرات الحصة السوقية).

جدول رقم (٣٠/٣/٤) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الحصة السوقية

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معاملات الانحدار (B)	ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي
0.0276	2.505	3.381	١/ الإندماج المصرفي
0.815	-0.239	-0.370	٢/ الاستحواز المصرفي
0.0439	2.136	2.766	٣/ الاشراف المصرفي
0.7843	0.2799	0.379	٤/ التصفية المصرفية
0.2664	1.1656	1.380	٥/ برامج الإصلاح المصرفي
		0.73	معامل الارتباط (R)
		٠,٥٤	معامل التحديد (R2)

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٢٨/٣/٤) مايلي:

١/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الحصة السوقية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٣).

١/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد سياسات الإصلاح المصرفي على علاقة مع مؤشرات الحصة السوقية وذلك على النحو التالي :

\* معامل انحدار متغير برامج الإندماج المصرفي بلغت قيمته (3.381) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإندماج المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات الحصة السوقية.

\* معامل انحدار متغير الاستحواز المصرفي بلغت قيمته (-0.370) وهي قيمة سالبة وهذا يعني أن الاستحواز المصرفي يؤثر سلبياً في مؤشرات الحصة السوقية.

\* معامل انحدار متغير الاشراف المصرفي بلغت قيمته (2.766) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن الاشراف المصرفي طردياً في مؤشرات الحصة السوقية.

\* معامل انحدار متغير التصفية المصرفية بلغت قيمته (0.379) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج التصفية المصرفية تؤثر طردياً في مؤشرات الحصة السوقية.

\* معامل انحدار متغير برامج الإصلاح المصرفي بلغت قيمته (1.380) وهي قيمة موجبة وهذا يعني أن برامج الإصلاح المصرفي تؤثر طردياً في مؤشرات الحصة السوقية.

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول (٣٠/٣/٤) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (برامج الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، الاشراف الاداري ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) على مؤشرات الحصة السوقية حيث بلغ معامل التحديد (٠,٥٤). وهذه النتيجة تدل على أن متغير (سياسات الإصلاح المصرفي) يؤثر على تطور مؤشرات الحصة السوقية بنسبة (٥٤)% بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (٤٦)%.

٤. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاشراف المصرفي) وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (٥%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) مما يعني ذلك رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاشراف المصرفي) ومؤشرات الحصة السوقية. بينما لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاستحواذ المصرفي ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي) ومؤشرات الحصة السوقية حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥)

ومما تقدم نستنتج قبول فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت: (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية) لكل من ابعاد سياسات الإصلاح المصرفي (الاندماج المصرفي ، الاشراف المصرفي) بينما يتم رفض قبول وجود أثر لكل من (الاستحواذ المصرفي ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي).

وفيم يلي ملخص للفرضية الخامسة

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية

#### جدول (٤) ملخص لنتائج الفرضية الخامسة

نتيجة	الفروض الفرعية للفرضية الخامسة
قبول	١/. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الاندماج المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية.
رفض	يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاستحواذ المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية
قبول	٣/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الاشراف المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية
رفض	يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتصفية المصرفية في تطور مؤشرات الحصة السوقية
رفض	٥/ يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبرامج الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الحصة السوقية

المصدر : إعداد الباحث من نتائج تحليل الدراسة الميدانية ٢٠١٩

#### النتائج والتوصيات :

##### أولاً : النتائج

توصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات ونتائج التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل الإتجاه ، وكذلك إختبار فرضيات الدراسة الى العديد من النتائج ، وفيما يلي اهم هذه النتائج:

١- أثبتت الدراسة بعد تحليل البيانات أن هنالك اثر واضح لسياسات الإصلاح المصرفي التي تم إستخدامها في عملية الإصلاح للجهاز المصرفي السوداني خلال مراحل عملية إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي بكافة الأبعاد الخاصة بالمتغير المستقل التي إستخدمت في إثبات صحة فرضية الدراسة الرئيسية و هي يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور أداء الجهاز المصرفي السوداني .

- ٢- أظهرت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات كفاية رأس المال.
- ٣- إتضح من الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات جودة الأصول.
- ٤- أثبتت الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات الربحية.
- ٥- أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات السيولة.
- ٦- إتضح من الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسياسات الإصلاح المصرفي في تطور مؤشرات
- ٧- أظهرت الدراسة أن هنالك أثر لسياسات الاندماج المصرفي في تطور أداء مؤشرات كفاية رأس المال للجهاز المصرفي .
- ٨- أتضح أن هنالك أثر لسياسات الإستحواذ المصرفي في تطور أداء مؤشرات كفاية رأس المال للجهاز المصرفي .
- ٩- أتضح أن هنالك أثر لسياسات الإشراف الإداري في تطور أداء مؤشرات كفاية رأس المال للجهاز المصرفي .
- ١٠- أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر كبير لكل من سياسات التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي على تطور أداء مؤشرات كفاية رأس المال .
- ١١- أظهرت الدراسة أن هنالك أثر لسياسات التصفية المصرفية و برامج الإصلاح المصرفي في تطور أداء مؤشرات جودة الأصول للجهاز المصرفي خلال الفترة.
- ١٢- أتضح من خلال الدراسة أنه لا يوجد أثر لسياسات الاندماج المصرفي و الإستحواذ المصرفي والإشراف المصرفي في تطور أداء مؤشرات جودة الأصول للجهاز المصرفي.
- ١٣- أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك أثر واضح لسياسات الإستحواذ المصرفي في تطور أداء مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي خلال الفترة .
- ١٤- أتضح من خلال الدراسة أنه لا يوجد أثر لسياسات الاندماج المصرفي والإشراف المصرفي والتصفية المصرفية وبرامج الإصلاح في تطور أداء مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي .
- ١٥- أظهرت الدراسة أنه يوجد أثر واضح لسياسات الإصلاح المصرفي المتمثلة في الاندماج المصرفي ، الاستحواذ المصرفي ، برامج الإصلاح المصرفي في تطور أداء مؤشرات السيولة للجهاز المصرفي .
- ١٦- أتضح من خلال الدراسة أنه لا يوجد أثر لسياسات سياسات الإشراف المصرفي ، التصفية المصرفية في تطور أداء مؤشرات السيولة للجهاز المصرفي .
- ١٧- من نتائج الدراسة أيضا أنه يوجد أثر لسياسات الاندماج المصرفي ، الإشراف المصرفي في تطور أداء مؤشرات الحصة السوقية للجهاز المصرفي .
- ١٨- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر كبير لكل من سياسات الاستحواذ المصرفي ، التصفية المصرفية ، برامج الإصلاح المصرفي في تطور أداء مؤشرات الحصة المصرفية للجهاز المصرفي .

#### ثانيا: التوصيات :

- ١- العمل على زيادة استخدام سياسة الاندماج المصرفي كحل لمشاكل الجهاز المصرفي التي تتعلق بزيادة كفاية رأس المال بالنسبة للجهاز المصرفي .
- ٢- تحسين جودة أصول الجهاز المصرفي عبر استخدام سياسات الإصلاح المصرفي المتمثلة في برامج الإصلاح المصرفي سواء على الجهاز المصرفي أو المؤسسات العاملة فيه ، كل على حدا.

- ٣- وضع معايير محددة لتحديد نوع السياسات الإصلاحية التي من المفترض تطبيقها على الجهاز المصرفي ، وذلك حسب اوجه القصور والمشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي .
  - ٤- تكوين فرق من الخبراء لتنفيذ سياسات الإصلاح المصرفي بالتنسيق مع الجهات الإشرافية حتى يسهل متابعة وتقييم إجراءات تنفيذ الإصلاح المصرفي .
  - ٥- عدم اللجوء الى سياسة التصفية المصرفية كحل لمعالجة مشاكل الجهاز المصرفي التي تتعلق بكفاية رأس المال ، وذلك للآثار السالبة التي تحدثها عمليات التصفية على سمعة الجهاز المصرفي .
  - ٦- توصي الدراسة بانه لتحسين جودة أصول الجهاز المصرفي من خلال سياسات الإصلاح المصرفي ، يجب اللجوء الى إستخدام سياسة التصفية المصرفية وكذلك سياسة برامج الإصلاح سواء على جهاز المصرفي كله أو على المؤسسات العاملة فيه.
- توصيات عامة :**

- ١- يجب على الجهات الإشرافية على الجهاز المصرفي العمل على إصدار تشريعات متخصصة تؤطر لإجراءات وسياسات الإصلاح المصرفي بصورة محددة .
- ٢- بناء القدرات في مجال الإصلاح المصرفي وخلق خبراء متخصصين في تنفيذ عمليات الإصلاح المصرفي الشامل او الجزئي، وذلك تسهيلا لعملية تطبيق وتنفيذ الإصلاح المصرفي والحصول على النتائج المرجوة لتطوير أداء الجهاز المصرفي .
- ٣- تحديد آليات و أدوات جمع المعلومات وطبيعتها ، الخاصة بكل سياسة من سياسات الإصلاح المصرفي المذكورة في الدراسة ، مثل المعلومات الخاصة بالاندماج المصرفي ، المعلومات الخاصة بالإشراف المصرفي ... وغيرها .
- ٤- وضع أطر وجداول زمنية لعملية الإصلاح المصرفي تتوافق مع الخطط والإجراءات والأهداف المرجوة من عملية الإصلاح المصرفي .

## المصادر والمراجع

### أولاً : مراجع اللغة العربية :

#### أ- الكتب :

١. أحمد محمد محمود نصار ، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية ، جامعة القدس ، فلسطين .
٢. أحمد محمد محمود نصار ، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية .
٣. جبر هشام ، إدارة المصارف ، جامعة القدس ، ٢٠٠٨ ، فلسطين .
٤. جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، بغداد الطبعة الأولى ٢٠٠١ .
٥. حسن أبشر الطيب ، الإصلاح والتطوير الإداري ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٩ .
٦. زهير الخوري ، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته ، بيروت ، إتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٣ .
٧. سامي حمود ، تطوير الأعمال المصرفية ، ( دار الإتحاد العربي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ص ٢٥ ) .
٨. الطوخي ، عبد النبي إسماعيل ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة .
٩. عبد الحميد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر ( الإسكندرية : منشأة المعارف .
١٠. عبد الرحيم الشاذلي يحيى عبدالله ، إصلاح القطاع العام وتفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص ( جامعة الجوف ، الرياض ، ١٩٩٩ )

١١. عبد المطلب عبد الحميد ، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل ٣ ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣ .
١٢. عبد المطلب عبد المجيد ، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل ٣ ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٣ .
١٣. عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، (الخرطوم ، كتاب ، ٢٠٠١م).
١٤. عزيز العيكلي ، شرح القانون التجاري ، الشركات التجارية ، الجزء ٤ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، الأردن ، ١٩٩٨ .
١٥. علاء نعيم عبد القادر وآخرون ، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك (عمان : دار البلدية).
١٦. كتيب منشورات قطاع المؤسسات المالية والنظم ، منشور إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ، بنك السودان المركزي ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣١ ،
١٧. محمد أحمد محمد داني ، الإصلاح الإداري ماهيته وأبعاده وتطبيقاته ، الخرطوم ، ١٩٨٤م.
١٨. منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي ، الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
١٩. هشام متولي ، صندوق النقد الدولي ، ترجمة دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٣ .

#### ب-المجلات والدوريات :

١. حافظ كامل الغندور ، عمليات الدمج والتملك من منظور مصري ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
٢. صابر محمد الحسن ، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية ، مجلة المصرفي ، إدارة السياسات والبحوث ، الإصدار ٣ ، ٢٠٠٤ .
٣. وحدة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ، مذكره عن برنامج إعادة الهيكلة للمصارف ، (بنك السودان المركزي ، الخرطوم ، ١٩٩٩م) .

#### ج-الرسائل العلمية :

١. أحمد نور الدين الفراء ، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير ، غزة ، الجامعة الإسلامية .
٢. بعلي حسني ، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
٣. سفيان محمد عبد القادر ، تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية بالسودان في الفترة ٢٠٠٢م-٢٠٠٨م ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٤م).
٤. عبد الباسط محمد المصطفى ، برنامج إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي ، ندوة مصرفية ، الخرطوم ، سبتمبر ٢٠٠٦م.
٥. عبد الجليل محمد حسن ، أثر تكنولوجيا المعلومات في تطوير إدارة المصارف التجارية السودانية بالتركيز على بعض المصارف التجارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2007م).
٦. فكري كباشي الأمين ، مفهوم الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، (مجلة الصيرفة الإسلامية ، ورقة عملية منشورة ، ص ٢ .
٧. مصطفى محمد مسند ، الدمج المصرفي في السودان وتقويم تجاربه وبحث مدى إمكانية دمج البنوك التجارية الحكومية (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، رسالة دكتوراه ، ٢٠٠٢م).

#### د-المواقع الالكترونية :

١. ألتخاصية في الاردن ، بورصة عمان ، ٢٠٠٧ ، الاردن ، انترنت . <http://www.ase.com.jo>
٢. بنك السودان المركزي ، الإدارة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ، دراسة غير منشورة <Http://www.cbos.gov.sd>

٣. صافي حرب، متطلبات الدمج الناجح، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٤. علي كنعان، الإصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٥، انترنت، <http://www.Syrian>

Economic Society.com

٥. معجم المعاني الجامع ، الموقع الإلكتروني ، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar> ،

ثانياً : المراجع اللغة الانجليزية :

1. Alin Marius ANDRIES, **The impact of the banking system reform on banks Performance**,(Cuza University, Romania, 2011)
2. Arder Kavind,2007 **Islamic Finance "The Reguatory challenge**, Ch 1

جميع الحقوق محفوظة © 2020 ، الدكتور طارق مجذوب إبراهيم ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)